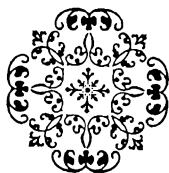


كتاب الزكاة



الزكاة: فريضة أكد عليها كتاب الله العزيز وجعلها مطهرة للنفوس ومنمية للأموال ، وفيها من التكافل والتعاون ما يوفر للمجتمع الإسلامي الحياة الكريمة لجميع أفرادهِ يجعل الحق على الغني للفقير بإعطائه ما فرض الله عليه من حق له في مال الغني.

من تجب عليه الزكاة :

يعتبر في من تجب عليه الزكاة الأمور التالية :

- ١ - البلوغ .
- ٢ - العقل .
- ٣ - الحرية فالعبد غير مُلزم بدفع الزكاة .
- ٤ - أن يكون المُكلف مالِكاً للنصاب فلا تجب الزكاة قبل تحقق المُلك .^١
- ٥ - أن يكون المالك متمكناً من التصرف في ماله ومهيئاً عليه .

الأجناس التي تجب فيها الزكاة :

تجب الزكاة في تسعة أصناف ولا تجب في غيرها

- ١ - الأنعام وهي ثلاث :
- أ - الإبل . ب - البقر . ج - الغنم .
- ٢ - النقدان :
- أ - الذهب . ب - الفضة .
- ٣ - الغلات الأربع : وتشمل :
- أ - الحنطة . ب - الشعير . ج - التمر . د - الزبيب .

شرائط وأحكام الزكاة :

لكل واحد من الأصناف التي يجب فيها الزكاة شرائط وأحكام منها :

الأنعام : وهي ثلاثة أقسام :

الإبل : ويستوي فيها كل أنواعها . ويعتبر في وجوب الزكاة في الأبل ما يلي :

أولاً : النصاب وهو إثنا عشر نصاباً :

١ - الخمس من الإبل وفيها شاة .

٢ - العشر وفيه شاتان .

٣ - خمس عشر وفيها ثلاث شياه .

٤ - عشرون وفيها أربع شياه .

- ٥ - خمس وعشرون وفيها خمس شياه .
- ٦ - ست وعشرون وفيها بنت مخاض داخله في السنة الثانية وإن لم يكن عنده فيكفي ابن لبون .
- ٧ - ست وثلاثون وفيها بنت لبون .
- ٨ - ست وأربعون وفيها حقة وهي التي إستكملت السنة الثالثة ودخلت في الرابعة .
- ٩ - إحدى وستون وفيها جذعة وهي التي إستكملت السنة الرابعة ودخلت في الخامسة .
- ١٠ - ست وسبعون وفيها بنتا لبون .
- ١١ - إحدى وتسعون وفيها حقتان .
- ١٢ - مئة وإحدى وعشرون وفيها أحد أمرين :
- أ - أن يدفع عن كل خمسين من الإبل حقة .
- ب - أن يدفع في كل أربعين منها بنت لبون ، وهكذا مهما زاد .
- البقر : ويعم البقر والجاموس بأنواعها ولها نصابان :
- ١ - ثلاثون ويجب فيها تبيع أو تبيعة وهما ما أكمل السنة الثانية ودخلت في الثالثة .
- ٢ - أربعون وتجب فيها مسنة وهي التي إستكملت السنة الثانية ودخلت في الثالثة .
- الغنم : ويعم الشاة والنعاج بأصنافها وفيها خمسة أنصب :
- ١ - أربعون وفيها شاة واحدة .
- ٢ - مئة وإحدى وعشرون وفيها شاتان .
- ٣ - مئتان وواحد وفيها ثلاث شياه .
- ٤ - ثلاثمائة وواحد وفيها أربع شياه .
- ٥ - أربعمائة وما زاد وفيها شاة في كل مائة رأس . وما بين نصاب ونصاب ثان يعفى عنه .
- ثانياً : السوم : والمراد به أن الأنعام تتغذى بالرعي ولا تكون معلوفة ولو بعض الخول والمعيار في تحديد ذلك هو العرف .
- ثالثاً : أن لا تكون هذه الحيوانات عوامل يستعملها المكلف لشؤونه أو يؤجرها لكسب المال بل لا بد أن تكون معطلة طول السنة .
- رابعاً : مضي الخول : أي أن تبقى هذه الأنعام مستوفية للشرائط السابقة سنة كاملة .

زكاة النقدين :

وهما الدينار و الدرهم .

الدينار : هو المسكوك الذهبي الذي يزن (١٨) حبة من الذهب أو ما يعادل ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي .

الدرهم : وهو المسكوك الفضي الذي يزن (١٨) حبة من الفضة .

ويعتبر فيهما أمور :

الأول : النصاب :

١ - الدينار، وفيه نصابان :

أ - أن يكون عشرين ديناراً وفيه نصف دينار .

ب - أن يكون أربعة وعشرين ديناراً وفيها نصف دينار وقيراطان .

وإذا زاد حتى بلغ ثمانية وعشرين ديناراً ففيها نصف دينار وأربعة قراريط . وإذا زاد ففي كل أربعين ديناراً ديناراً بالغاً ما بلغ .

٢ - الدرهم : وفيه نصابان أيضاً :

أ - مئتا درهم وفيه خمسة دراهم .

ب - مئتان وأربعون درهماً وفيها ستة دراهم . وإذا زاد ففي كل أربعين درهماً درهم واحد بالغاً ما بلغ .

الثاني : أن يكون الذهب والفضة مسكوكين بسكة راجعة في البلد ويتعامل بها، وأما إذا خرجت عن صلاحية التعامل كسكة راجعة رسمية فلا تجب فيها الزكاة . وكذلك لا زكاة في الحلبي والمصوغات الذهبية أو الفضية .

الثالث : مضي الحول وذلك أن يستمر النقد في ملك المالك أحد عشر شهراً فإذا دخل الشهر الثاني عشر فقد توفرت الشرائط ووجبت الزكاة .

الرابع : أن يكون المالك متمكناً من التصرف في ماله طول السنة بنفسه أو بواسطة وكيله .

زكاة الغلات الأربع :

وهي الحنطة والشعير والتمر والزبيب والأفضل الحاق السلت بالشعير وهو نبات يشبه الشعير ويشابه الحنطة .

ويعتبر في زكاة الغلات أمور :

الأول : بلوغ النصاب : وهو ثمانمائة وأربعة وثمانون ونصف كيلو غراماً وعشرون غراماً .

الثاني : أن يملكها بالزراعة سواء كان مالكا للأرض أو مستأجراً أو مستعيراً لها . ويلحق به ما إذا أنتقل الزرع إليه قبل تعلق الزكاة . أي قبل انعقاد الحب في

الحنطة والشعير وكذلك في الكشمش والزبيب أما في التمر فيتعلق بإحمراره أو إخضراره .

مقدار الزكاة في الغلات :

- أ - المسقية سيحاً دون واسطة وفيها العشر .
- ب - المسقية بالواسطة وفيها نصف العشر .

من تُعطى له الزكاة :

تصرف الزكاة إلى ثمانية أصناف من المستحقين وهم :

الأول: المسكين وهو المعدم الذي لا يملك قوتاً لنفسه ولعائلته إلا ما يحصل عليه من هنا وهناك بكده أو بعطف الناس .

الثاني: الفقير والمراد به من لا يملك مؤنة سنة له ولعائلته .

الثالث: العاملون عليها وهم الذين يسعون في جباية الزكاة بتكليف من الحاكم الشرعي .

الرابع : المؤلفة قلوبهم : وهم الذين يقصد ترغيبهم في إعتناق الإسلام وترغيبهم فيه أو تثبيتهم عليه إذا كانوا حديثي العهد به وضعفاء العقول من المسلمين الذين يخشى منهم الارتداد . بل لو توقف دخول أحد في الإسلام أو إثباته عليه على إعطاء الزكاة وجب .

الخامس : العبيد^(١) لأجل تخليصهم من الرق .

السادس : الغارمون : وهم الذين أحاطت بهم الديون وجاوزت إمكانياتهم وعجزوا عن أدائها ولا يعتبر فيهم الفقر ولكن المعيار هو العجز عن الوفاء بالديون فهؤلاء يجوز إعانتهم من مال الزكاة لتخليصهم من الديون .

السابع : الإنفاق في سبيل الله والمراد به كل الوجهة الخيرية .

الثامن : إبن السبيل والمراد به المسافر الذي فقد نفقته وعجز من الرجوع إلى وطنه مثل هذا الشخص إذا عجز عن إصلاح حاله بطرق معقولة يعطي من الزكاة ما يسد به حاجته ويشترط فيه أمور منها :

- ١ - أن لا يتمكن من الاستدانة أو يبيع ما في يده لسد خلته .
- ٢ - أن لا يكون سفره في معصية .
- ٣ - أن يعطي له لأجل أن يرجع إلى وطنه لا لأجل أن يواصل سيره للمقصد الذي خرج لأجله .

(١) وهم أصناف ثلاثة تفصيلهم مذكورة في ص/ ٤٧٤ - ٤٧٥ الدين القيم / العبادات.

الأمور التي تعتبر في المسكين والفقير:

تعتبر في المسكين والفقير أمور منها :

- ١- الإيمان فلا يجوز دفع الزكاة إلى غير المؤمنين كما لا يجوز إعطاؤها لمن يصرفها في المعاصي والأحوط أن لا تعطى لمرتكي الكبائر كشارب الخمر وتارك الصلاة.
- ٢- أن لا يكون هاشمياً إذا كانت الزكاة من مال غير هاشمي .
- ٣- أن لا يكون الآخذ ممن تجب نفقته على من وجبت عليه الزكاة كالأبوين والأولاد.

بعض أحكام الزكاة :

- ١- الأفضل حمل الزكوات إلى الفقيه الجامع للشرائط .
- ٢- لا يجب بسط الزكاة على جميع الأصناف كما لا يجب مساواة العطاء بين أفراد الصنف الواحد أو بين صنف وآخر .
- ٣- يستحب تخصيص أهل الفضل من أهل العلم وأهل الكمالات النفسانية بزيادة النصيب كما يستحب ترجيح الأقارب على الأجانب .
- ٤- يُستحب الجهر بدفع الزكاة فإنه أفضل من الإسرار به بخلاف الصدقات المندوبة حيث الإسرار فيها أفضل من الإجهار .
- ٥- إذا عصى فأخسر أداء الزكاة وتجرّ بالمال الذي تعلقت به الزكاة وربح كان الربح مشتركاً بينه وبين الفقراء .
- ٦- إذا أدركه الموت بعد تعلق الزكاة بماله وقبل الأداء وجب عليه أن يوصي بها .
- ٧- إذا احتاجت الزكاة إلى كيل أو وزن كانت أجرة ذلك على المالك .
- ٨- تبرئ ذمة المالك بدفع الزكاة إلى الفقيه الجامع لشرائط القضاء أو وكيله .

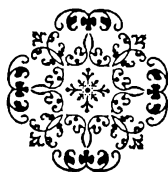
الوقت الذي يجب فيه إخراج الزكاة :

وقت الوجوب غير وقت الإخراج . الإنعام تجب فيها الزكاة بدخول الشهر الثاني عشر و المالك ملزم بإخراجها قبل الدخول في العام القادم وكذا الأمر في زكاة النقدين أما في الغلات فيجب بصدق الأسم عليها إما وجوب الإخراج ففي النخل والكرم هو عين الخرص والصرم وفي الحنطة والشعير وقت التصفية بعد الدياس .

لا يجوز تأخير دفع الزكاة إلى من يجب دفعها إليه ولا يكفي مجرد العزل . وإذا آخر الزكاة مع إمكان إيصالها إلى أهلها كان ضامناً فيما إذا تلفت كما لا يجوز تقديم الزكاة قبل وقت الوجوب وأن قدمها ودفعها إلى أحد الأصناف بعنوان الزكاة بقي المال على ملك المالك .

أحكام أداء الزكاة :

- ١ - أداء الزكاة أمر عبادي فيجب التقرب إلى الله سبحانه بفعلها ، كما يجب تميزها عن غيرها من الحقوق المالية .
- ٢ - لا يجب على المالك المباشرة بالدفع فله أن يوكل من ينوب عنه في ذلك .
- ٣ - يجوز دفع الزكاة إلى الحاكم الشرعي على أنه النوكيل عن المالك في الأداء كما يجوز دفعها إليه بعنوان أنه وكيل عن الفقراء في الاستلام .
- ٤ - إذا دفع الزكاة إلى أحد ثم تبين عدم وجوبها عليه جاز له أن يستردها ما دامت العين باقية كما يجوز له أن يسترد عوضها إذا كانت تالفة .
- ٥ - يجوز للمالك أن يبيع النصاب بعد وجوب الزكاة ويشترط على المشتري أن يؤديها عنه .
- ٦ - إذا علم أن أحد المالكين الخنطة والشعير بلغ حد النصاب فإن أخرجها من العين وجب عليه أن يخرجها من كل واحد منها وأن يخرج القيمة فالواجب إعطاؤها مرة واحدة .
- ٧ - يجوز لغير المالك أن يتبرع بالزكاة عنه كما يجوز للمالك أن يطلب من غيره الدفع عنه .
- ٨ - لا تبرأ ذمة المالك بالتوكيل بل لا بد من إيصالها إلى المستحق .



كتاب

الخمسة



من الوظائف الإسلامية المهمة وظيفة الخمس فرضها الله تعالى على العباد في أموالهم بقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ عَلَّمْنَا إِنْ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَإِذْنَ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝ ﴾^(١) . وجعلها حقاً على المسلمين تصرف في موضعين مهمين :

الأول : الفقراء من بني هاشم .
والثاني : تكون تحت تصرف ولي المسلمين سواء الإمام المعصوم أو الحاكم الشرعي الجامع للشرائط في زمان غيبته (المعصوم) .

فيما يجب فيه الخمس :

يجب الخمس في سبعة أشياء :

- ١ - الغنائم المأخوذة من الكفار الذين لا يلتزمون بشرائط الذمة ولا يكون بينهم وبين المسلمين مهادنة .
- ٢ - المعادن على اختلاف أنواعها ويعتبر في وجوب الخمس فيها أن يصل حاصله إلى (٢٠) ديناراً صافياً بعد إستخراج المون التي تصرف للإخراج والتصفية ، وإن كان الأحوط إخراج الخمس إذا بلغ ديناراً واحداً أيضاً .
- ٣ - الكنز والمراد به المال المذخور في الأرض والجبل أو الجدار أو الشجر وأن يصدق عليه عنوان الكنز ولا فرق بين أن يكون المكنوز ذهباً أو فضة أو أي صنف من أصناف المال ولا فرق أيضاً بين أن يكون في بلاد كفر أو إسلام ويشترط في وجوب الخمس فيه أن يبلغ النصاب وهو عشرون ديناراً .
- ٤ - الغوص : والمراد به الأموال التي تتكون داخل الماء غير الحيوانات وتستخرج من داخل الماء بالنزول إليه أو باستخدام آلة لإخراجها من تحت الماء ويعتبر النصاب فيه وهو دينار واحد . ولا يثبت عنوان الغوص إلا إذا استخرج بالغوص أو بالآلات شيئاً يتكون بالماء إذا كان الماء غزيراً كالبحر والأنهار الكبيرة وما يلحق بها من البحيرات الكبيرة الطبيعية وكذلك الصناعية والآبار العميقة .
- ٥ - المال الحلال المخلوط بالحرام، ويعتبر في ذلك أمور :
أ - أن لا يمتاز المال الحلال عن الحرام .
ب - أن لا يعرف صاحب المال الذي أخذ من ذلك الحرام .

ج- أن يكون حق الغير عين المال الموجود ولا يكون في ذمته .

د- لا يعرف مقدار المال الحرام المزوج بالحلال .

إذا توفرت هذه الشرائط وجب فيه الخمس ويحل الباقي للمالك .

٦ - الأرض التي اشتراها الذمي من المسلم ولا فرق بين الأرض الزراعية وغيرها والأحوط أن يدفع الخمس أيضاً إذا انتقلت الأرض إلى الذمي بغير البيع كالهبة ونحوها .

٧ - ما يفضل من مؤنة السنة ويدخل إلى المالك بأي سبب كان كالتجارة والصناعة أو الزراعة أو الصيد أو الحيازة وغيرها .
المراد بالمؤنة أمران :

أ - ما يحتاج إليه هو ومن يعيله من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن وجميع ضروريات الحياة حسب مقامه الاجتماعي .

ب - مؤنة التكسب وهي المصاريف التي تبذل في سبيل تحصيل الأرباح وصيانتها وزيادتها وكلا القسمين يستثنى من الخمس كما يستثنى من ربح السنة المال الذي لم يتعلق به الخمس أو كان تعلق به وأخرجه في السنين السابقة .

كيف يتعلق الخمس بالأموال :

يتعلق الخمس بجميع أصنافه بنفس المال ولكن المالك مخير بين دفع خمس العين وبين دفع قيمة الخمس .

وإذا تعلق الخمس بعين المال فلا يجوز له التصرف في العين قبل أداء الخمس وإن تعهد والتزم بأدائه من مال آخر .

فروع في الخمس :

١ - إذا مضى زمان على شخص ظل يكسب ويأكل ويصرف ولم يؤد الخمس فلا بد له من المصالحة مع الحاكم الشرعي لتصفية حسابه وتبرئة ذمته وتحديد رأس سنة مالية له .

٢ - إذا تراكت أموال الخمس في ذمة أحد فإن كان أدائه دفعة واحدة مضراً بمال المالك جاز للحاكم الشرعي أو وكيله أن يقسط عليه الخمس .

٣ - يجوز للحاكم الشرعي أن يتنازل أو يتسامح عن قسم من الخمس إذا كان استحصال الخمس متوقفاً على ذلك . ولكن ينبغي أن يعلم المالك الذي عليه الخمس بأن عمل الحاكم هذا لا يبرأ ذمته عند الله وإنما إلتجأ إليه الحاكم الشرعي لأجل إستنقاذ ما يمكن إنقاذه من حق الإمام والفقراء من بني هاشم .

يقسم الخمس ستة أسهم ثلاثة تكون للإمام وثلاثة لفقراء بني هاشم وبذلك يكون الخمس نصفين الأول للإمام والآخر لفقراء بني هاشم .
ويعتبر فيمن يعطى له سهم بني هاشم أمور :
الأول : الإيمان .

الثاني : الفقر في الأيتام ، والحاجة في أبناء السبيل .

الثالث : الالتزام بالدين . بمعنى أنه لا يصرف ما يتسلمه من الخمس في المعاصي .

الرابع : إحراز إنتسابه إلى بني هاشم بالأب ولا يكفي الانتساب بالأُم وحدها ولا يكفي مجرد الادعاء بل لا بد من بينه أو شياع مفيد للإطمئنان .

الخامس : لا يجوز إعطاء من تجب نفقته على من عليه الخمس كالزوجة والوالدين والأولاد .

أما سهم الإمام (عليه السلام) فيرجع به في زمان الغيبة إلى المجتهد الجامع للشرائط العادل الورع العزوف عن حب الدنيا واقتناء الأموال وله أن يصرفه حيثما تقتضي المصلحة .

الأحكام العامة للخمس :

١ - يجوز نقل الخمس من بلده إلى غيره إذا لم يوجد المستحق فيه ويجب نقله مع خوف الضياع أو إذا أمره الحاكم بالنقل مطلقاً .

٢ - مؤنة النقل من الخمس إذا وجب ومع عدم الوجوب كانت على الناقل .

٣ - إذا كان للشخص أموال في بلده وأخرى في بلد آخر حيث يسكن الفقيه جاز له أن يؤدي خمس جميع أمواله من التي توجد في بلد سكنى الفقيه .

٤ - إذا وجد المجتهد في بلد الخمس ووجد الآخر في بلد آخر فأمر الثاني بالنقل وكان يعتقد بوجوب طاعته على الناس كما هو كذلك وجب النقل إليه إذا كان الذي عليه الخمس مقلداً له .

٥ - لا تبرئ ذمة المالك في الخمس بعزله وإنما تبرأ بإيصاله إلى الحاكم أو المستحق .

٦ - يجوز إحستاب الدين الذي للمكلف على الهاشمي من الخمس بأذن الحاكم الشرعي .

٧ - يدفع الخمس من العين التي تعلق بها الخمس ويجوز أداء قيمته بالنقد الراجح في بلد التسليم .

في الأنفال :

الأنفال كلها للإمام وهي :

- ١ - أراضي الكفار التي استولى عليها المسلمون من غير قتال .
- ٢ - الأرض الموات التي ليس لها مالك معروف ويعم ذلك الأراضي التي امتلكت ثم باد أهلها وكذلك التي لم يجر عليها ملك والأرض الخربة وإن وجدت في وسط البلد إذا لم يعلم مالکها .
- ٣ - سواحل البحار سواء كانت محياة أو مواتاً ما لم يكن لها مالك شرعي معروف .
- ٤ - رؤوس الجبال وبطون الأودية والالاجام والأرض المملوءة قصباً أو شجراً .
- ٥ - صفايا الملوك وقطائعهم والغنمة التي غنمها الغزاة بدون إذن الإمام .
- ٦ - المعادن التي تُستخرج من الأراضي المباحة التي لا مالك لها .
- ٧ - إرث من لا وارث له معروف بين الناس .

